المستقبل
AL-MUSTAQBAL
السبت 06-02-2010 العدد 3560
4

اختتم ورياشي زيارتهما لبيروت بتعيين قاضي ارتباط مع لبنان

كاسيزي: لا يمكن للضغوط السياسية أن تؤثر على المحكمة

أعرب رئيس المحكمة الخاصة بلبنان القاضي أنطونيو كاسيزي ونائبه القاضي رالف رياشي عن «خالص الامتنان للسلطات السياسية والقضائية والأكاديمية اللبنانية لحفاوة الاستقبال الذي حظيا به ولدعمها المطلق لعمل المحكمة»، شاكرين «المحامين والخبراء في مجال القانون الجنائي الدولي وطلاب الجامعات اللبنانية للاهتمام الشديد الذي أبدوه بأنشطة المحكمة».

وأوضح بيان صادر عن المحكمة الخاصة بلبنان أمس، ان زيارة كاسيزي ورياشي «سمحت بتفعيل الحوار مع السلطات اللبنانية وبتعزيز التعاون بين المحكمة ولبنان، إذ تم إبرام اتفاق تعاون، على هيئة رسائل متبادلة، مع وزير العدل اللبناني (ابراهيم نجار) بشأن تعيين قاضٍ معني بتأمين الاتصال بين السلطات اللبنانية والمحكمة، لاسيّما بتنفيذ القرارات والأوامر الصادرة عن المحكمة في لبنان. علاوةً على ذلك، وبغية توثيق العلاقات بين المحكمة والمجتمع اللبناني، اتفق الرئيس كاسيزي والهيئات القضائية والأكاديمية اللبنانية على تشجيع القضاة والأساتذة والطلاب اللبنانيين على إجراء زيارات بهدف الدراسة إلى مقرّ المحكمة في هولندا، وعلى تعزيز برنامج التواصل الخارجي للمحكمة، لا سيّما عبر عقد حلقات دراسية في الجامعات اللبنانية بصورة منتظمة ومواصلة الحوار مع ممثلي الأوساط القانونية والمنظمات غير الحكومية».

اضاف البيان: «كما سمحت هذه الزيارة لرئيس المحكمة ونائبه بالاستماع إلى التساؤلات التي عبّر عنها جميع الذين قابلاهم حول التحديات التي تواجهها المحكمة، وبإلقاء الضوء على تقدّم سير عملها. وفي هذا الصدد، شدّد الرئيس كاسيزي على تمتّع المحكمة بكل الأدوات القانونية والإدارية اللازمة لتأدية عملها بفاعلية، مؤكداً أنها تعمل على أكمل وجه في سبيل إقامة العدالة بكامل الاستقلالية والحياد ووفقًا لأرفع المعايير الدولية. وبذلك يتبنّى القاضي كاسيزي قول أفلاطون المأثور: العدالة أثمن من كل الذهب».

وختم البيان: «يودّ رئيس المحكمة تجديد التحية لجميع محاوريه لما لمسه لديهم من روح انفتاح وود».

وفي حديث إلى وكالة «فرانس برس»، شدد كاسيزي على ان «الجرائم الارهابية كجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري أكثر تعقيداً من جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والابادة». وأكد عدم خشيته من «أي تسييس للمحكمة»، لافتاً إلى انه «لا يمكن للضغوط السياسية أن تؤثر عليها لأن ذلك يعني نهاية القضاء الجنائي الدولي، وهذا لن يحصل». وأوضح ان «المحكمة الدولية التي تنظر في جريمة ارهابية تتعامل مع خلايا سرية لا توجد فيها سلسلة قيادة ولا هيكلية، كما أن أفراد المجموعات الارهابية لا يكونون مستعدين اجمالاً للادلاء باعترافات، لأنهم يعرضون انفسهم للقتل ربما على ايدي رفاقهم».

.. ويحاضر في «اليسوعية»: قرارات المحكمة ستكون ملزمة قضائياً

أكد رئيس المحكمة الخاصة بلبنان انطونيو كاسيزي، انه لن يكون هناك أي تأثير سياسي على عمل المحكمة لأنها أنشئت لتحكم بالعدل، مشدداً على أنها ستكون منصفة في قراراتها من دون الأخذ في الاعتبار ما يفرضه السلام على حساب ما يفرضه العدل، كما وأنها ملزمة من الناحية القضائية.

كلام كاسيزي جاء خلال المحاضرة التي ألقاها في كلية العلوم الانسانية في جامعة القديس يوسف تحت عنوان: «المشاكل الحالية للمحاكم الجزائية الدولية»، في حضور وزير العدل ابراهيم نجار ووزير الاعلام طارق متري والنواب مروان حمادة وفؤاد السعد ونبيل دو فريج ونائب رئيس المحكمة الخاصة بلبنان رالف الرياشي ونواب ووزراء سابقين وسفراء ومحامين وعمداء وطلاب.

ورأى رئيس الجامعة رينيه شاموسي ان مهمة كاسيزي صعبة ومحفوفة بالمخاطر لأنه يعمل على حالة خاصة في بلد معروف بتعقيداته، اضافة الى المشاكل المتعددة على صعيد القانون الدولي المرتبطة بتدخلات جمة للأمم المتحدة على هذا النطاق.

وتحدث عن الاندفاع الكبير الذي يشهده القضاء الجزائي الدولي.

واعتبر عميد كلية الحقوق فايز شاهين ان مقدمة الدستور اللبناني وقانون اصول المحاكمات يعطيان القوة الالزامية للاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية بشأن انشاء المحكمة الخاصة بلبنان.

كاسيزي

وتناول كاسيزي العلاقة الجدلية بين العدل والعنف، معتبراً، ان العدل هو أهم وسيلة لوضع حد للعنف، لافتاً الى ان ميثاق الأمم المتحدة يظهر علاقة غامضة ويعطي الأولوية للسلام على حساب العدل الذي يساهم في حال وجوده بإحلال السلام الحقيقي.

وعرض للأنظمة الدولية والوطنية، فأشار الى ان المحاكم الوطنية لا تستطيع معاقبة المجرمين الا في البلد الموجودين فيه، بعكس المحاكم الدولية التي تستطيع ان تقوم بذلك بعدل وانصاف.

وتحدث عن المشاكل التي تواجه المحاكم الجزائية الدولية، فأوضح انها لا تملك سلطاناً دولياً لاعتراض بعض الدول عليها، وكذلك غياب العلاقة المؤسساتية والشرطة القضائية لتنفيذ قرار المحاكم الجزائية.

وأوضح ان التعاون مع قضاة من جنسيات مختلفة يتطلب ايجاد لغة قضائية مشتركة، كما ان المحكمة الدولية مكلفة وتتطلب تحقيقات طويلة ومعقدة.

وأكد ان قرارات المحكمة الخاصة بلبنان «ستكون ملزمة من الناحية القضائية، وأنه لن يكون هناك أي تأثير سياسي عليها. كما انها تساوي فرص الدفاع بين المتهم والمدعي»، مشدداً على انها ستحكم بالعدل من دون الأخذ في الاعتبار ما يفرضه السلام على حساب ما يفرضه العدل.

ولفت كاسيزي الى ان الشخصيات تفقد حصانتها الدولية أمام المحكمة الدولية، وأنه لا يوجد مهلة محددة لتقديم لائحة الاتهام، وان قاضي الإجراءات التمهيدية يلعب دوراً أساسياً في عمل المحكمة، موضحاً» ان هناك امكانية لاقامة محكمة خاصة بالحرب الأهلية اللبنانية في حال صدر القرار في مجلس الأمن.

ل.س.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"